

زيارة حمدوك لواشنطن نجاحها رهن بشطب السودان من لائحة الإرهاب

الخرطوم - تكسني زيارة رئيس الحكومة السودانية، عبدالله حمدوك، للولايات المتحدة، السبت المقبل، أهمية استثنائية، حيث يلتقي خلالها كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، وعلى رأسهم الرئيس دونالد ترامب، وتتسكك هذه الزيارة فرصة مهمة لتحديد معالم العلاقة بين واشنطن والخرطوم مستقبلاً. ويعول السودانيون على زيارة حمدوك لتحريك المياه الراكدة تحت مفاوضات شطب اسم بلادهم من اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين، الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أمام مساعدات دولية السودان في أمس الحاجة إليها.

ويسعى رئيس الحكومة السودانية إلى إقامة علاقات قوية مع المجتمع الدولي، تمهيداً للحصول على مساعدات اقتصادية وفرص استثمارية مستقبلية، ويدرك أن ذلك لا يمكن أن يتم دون المرور بالبوابة الأميركية.

وخلال زيارته للولايات المتحدة سيلتقي حمدوك مع مسؤولين في الأمم المتحدة لتفعيل بنود الدعم الاقتصادي للسودان ضمن اتفاقية "نيفاشا" الموقعة بين شمال وجنوب السودان عام 2005.

وأعلن حمدوك تلقيه دعوة لزيارة واشنطن لبحث العديد من الملفات، نافياً وجود اشتراطات أميركية لرفع اسم بلاده من قائمة الدول الراعية للإرهاب، الموضوع عليها منذ 22 عاماً، قائلاً "هناك آليات عمل، ونحن نلتزم هذه العقبة".

وأكد في تصريحات سابقة وجود "تجاوب" من قبل الإدارة الأميركية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية، معرباً عن ثقته في التوصل إلى حل لهذا الملف في نهاية المطاف. واعتقدت دوائر سياسية سودانية أن تولى حكومة مدنية، برئاسة حمدوك، في نهاية أغسطس الماضي سيكون كفيلاً بإنهاء مشكلة اللائحة الإرهابية، لتصطدم بان هذا الأمر لا يمكن أن يتجاوز هذه العقبة.

وناشدت عدة دول إقليمية وغربية واشنطن رفع الخرطوم من قائمة الإرهاب. وتقدم عدة دول، في مقدمتها الإمارات والسعودية، مساعدات اقتصادية لنجاح التحول الديمقراطي في السودان، بيد أن ذلك يبقى غير كاف لإنعاش اقتصاد عانى لعقود من الانكماش.

ويرى البعض أن واشنطن تامل في رفع اسم السودان، لأن هناك شكوكاً في الأوضاع الراهنة، فلم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية في ملف مكافحة الإرهاب وتشعباته، وتحقيق السلام الشامل في مناطق النزاع، ومحكمة رموز النظام السابق، وعلى ضوء ذلك مرجح أن تستمر العقوبات كسيف مسلط على رقبة الخرطوم لإجبارها على التجاوب في هذه الملفات.

في المقابل يذهب آخرون إلى ربط التأخر الأميركي في شطب الخرطوم من القائمة السوداء بالتقديرات البيروقراطية في منظومة صناعة القرار في مثل هذه القضايا، ولا علاقة لها بالوفاء باستحقاقات أو التزامات معينة.

وأوضح مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية، تيمور ناجي، في 15 نوفمبر الجاري أن بلاده "لم تعد في خصومة مع حكومة السودان، وتعتبرها الآن شريكاً، لكن رفع اسم البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب عملية إجرائية".

وحالة الطوارئ الوطنية في 31 أكتوبر الماضي، وهي الحالة المفروضة على السودان بشكل دوري منذ 1997، باعتبارها من الدول

لبنان أمام لحظة حاسمة: انفراج حكومي أم فوضى شاملة

قلق أميركي متزايد من استغلال روسيا الأزمة لتعزيز تموقعها في لبنان



حزب الله مر من هنا

وفيما رددت أوساط قريبة من قصر بعيداً عزم الرئيس ميشال عون على دعوة النواب إلى الاستشارات الملزمة لاختيار رئيس للحكومة المقبلة، وفيما راج اسم سمير الخطيب كشخصية يمكن التوافق حولها، بقي الأمر ضمن إطار الإشاعات، بداية الحراك. وطالت الصدامات مدينة بكفيا، في منطقة المتن، حين حاول موكب تابع للتيار الوطني الحر التوجه إلى منزل الرئيس الأسبق أمين الجميل في المدينة رداً على قيام موكب لحزب الكتائب بالتظاهر أمام منزل وزير الخارجية، ورئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل في الرابية قبل أيام.

وقد أدى الأمر إلى حدوث أول صدامات داخل الشارع المسيحي اضطر الجيش إلى التدخل لوقفها. وكانت أخطر الصدامات قد جرت حين حاول مناصرون لحزب الله وحركة أمل الدخول من منطقة الشياح (الشيوعية) إلى منطقة عين الرمانة (المسيحية). وتسبب الأمر في حدوث صدامات مع مناصرين لحزب القوات اللبنانية (بزعامة سمير جعجع). وأعدت الحادثة اللبنانية بالذاكرة إلى الحرب الأهلية السيئة الذكر التي اندلعت على حدود الشياح عين الرمانة قبل أن تمتد إلى خطوط تماس أخرى في لبنان.

ويرى مراقبون أن بيان الحريري الأخير رفع من مستوى التوتر داخل الطبقة السياسية وأضاف بعداً معقداً للمشكلة. ولم يستبعد هؤلاء استمرار وجود قنوات تواصل مع الحريري، حتى بعد بيانه، لإيجاد مخرج جديدة، فيما رأت مصادر أخرى أن بيان الحريري أنهى التسوية الرئاسية بينه وبين الرئيس ميشال عون وحزب الله، وهي كانت تقوم على أن يتراس الحريري كل حكومات العهد العوني.

ولفت سجال بين رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي عبر عن امتعاضه من عدم دعوة الحريري إلى اجتماع

والسيارات ومهاجمة مركز التيار الوطني الحر في المدينة. وتناقلت وسائل إعلام صوراً أظهرتها كاميرات مراقبة لعناصر قيل إنها مندسة مجهولة، حاولت تخريب "العروس" الذي أظهرته طرابلس وفاجأت كل لبنان منذ بداية الحراك.

وتناقلت وسائل إعلام صوراً أظهرتها كاميرات مراقبة لعناصر قيل إنها مندسة مجهولة، حاولت تخريب "العروس" الذي أظهرته طرابلس وفاجأت كل لبنان منذ بداية الحراك.

وتناقلت وسائل إعلام صوراً أظهرتها كاميرات مراقبة لعناصر قيل إنها مندسة مجهولة، حاولت تخريب "العروس" الذي أظهرته طرابلس وفاجأت كل لبنان منذ بداية الحراك.

وتناقلت وسائل إعلام صوراً أظهرتها كاميرات مراقبة لعناصر قيل إنها مندسة مجهولة، حاولت تخريب "العروس" الذي أظهرته طرابلس وفاجأت كل لبنان منذ بداية الحراك.

الأكراد يفضلون التثبيت بخيط واشنطن الرفيع على وضع بيضهم في سلة موسكو

دمشق - تعكس الانتقادات المتبادلة بين أكراد سوريا وروسيا توتراً في العلاقات بين الجانبين، الأمر الذي قد يؤثر على الاتفاقات بينهما ومنها اتفاق سوتشي الذي تم بموجبه وقف العملية العسكرية التركية "نزع السلاح".

وسرد التوتر تناقض وجهات النظر بين الطرفين، فروسيا تصر على عودة كامل الأراضي السورية إلى سيطرة السلطة المركزية أي دمشق، وهي تعمل بلا هوادة على تحقيق هذا الهدف، في المقابل يتمسك الأكراد بحلم إقامة منطقة خاصة بهم في الشمال السوري، وعلى هذا الأساس يفضلون الرهان على الحليف الأميركي "غير الموثوق" على وضع بيضهم في السلة الروسية.

وردت "الإدارة الذاتية" الكردية الأربعة، على اتهام موسكو لها "عدم الجدية"، بدعوتها إلى لعب دور أكثر فاعلية في ما يتعلق بالأوضاع في شمال سوريا، كما دعته إلى التدخل من أجل تحريك المشاورات مع الحكومة السورية. وكان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف طالب الثلاثاء قوات سوريا الديمقراطية، المعروفة اختصاراً بـ"قسد"، بالابتعاد عما أسماه "الممارسات

المريبة" في الشمال السوري، وبأن تكون أكثر جدية في الانتفاخ على الحوار مع دمشق. ويقصد لافروف بالممارسات المريبة الهجمات التي تشن من حين لآخر ضد القوات التركية والمليشيات الموالية لها التي احتلت أكثر من 100 كلم من الأراضي السورية في عملياتها العسكرية الأخيرة، والتي عادة ما يتم فيها توجيه أصابع الاتهام إلى الأكراد.

وقالت دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، في بيان "ما يحصل في بعض المناطق يأتي في إطار الدفاع المشروع، كون دولة روسيا تعلم جيداً أن جميع المناطق المستهدفة اليوم هي خارج النفاهات التي تمت بينها وبين تركيا".

وأضافت "من الأفضل أن يكون هناك تقص لحقيقة ما تفعله تركيا في عموم المناطق السورية"، معتبرة أن "التعليق والتصريح بخلاف الواقع الموجود هما دعم مباشر لأنقرة ومرزقتهما". وفي ما يتعلق بالعلاقات مع دمشق، لفتت الدائرة إلى أنها قامت "بكافة الإجراءات اللازمة من أجل أن يكون هناك فعلاً حوار مع دمشق، ولا نزال مستعدين لذلك... أما موقف الطرف الآخر فيتسم بالمحاولة وعدم الرغبة في الحوار السياسي، وعليه

نرى أن الدور الروسي الضامن لتحريك هذا الموقف أيضاً مهم".

وسبق أن غمرت الإدارة الذاتية المحادثات مع دمشق، خاصة عقب الغزو التركي الأخير لمناطقها.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة تمثل منطقة حكم ذاتي بحكم الأمر الواقع في شمال سوريا وشرقها.

ويسعى الأكراد لتكريس هذا الواقع، بيد أنهم يواجهون تعقيدات كثيرة بينها التهديد التركي المستمر لمناطقهم، وإصرار دمشق مدعومة من موسكو على فرض سيطرتها على كامل الأراضي السورية، في مقابل سياسة أميركية متذبذبة بشأن التعاطي مع الوضع في هذا الجزء الجغرافي من سوريا.

ويقول متابعون إن الاستدارة الأميركية وإعادة نشر قوات سبق أن سحبتها أميركا من مناطق السيطرة الكردية، هما السبب المباشر في التوتر الجاري على الخط الروسي الكردي.

ويتسرع المتابعون إلى أنه بالرغم من شعوره بالخلاص من الجانب الأميركي، حينما قررت واشنطن سحب قواتها من نقاط التركز على الحدود التركية



خامد التيجاني

كان من المفترض أن تأتي الزيارة بعد إبراز تقدم في عملية السلام

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "كان من المفترض أن تأتي الزيارة بعد أحداث تقدم ملموس في عملية السلام الشامل، والتنسيق لم يخرج عن إطار العلاقات العامة، ومن الأولى أن تكون هناك تطورات ميدانية على أرض الواقع في السودان قبل الذهاب إلى واشنطن".

ولفت التيجاني إلى أن أحداث تغيير في السياسة الأميركية سيكون بحاجة إلى إنجاز ملف السلام، خاصة في دارفور التي شهدت عدة مجازر، وتسليم البشير إلى الجنازة الدولية، ومن دون ذلك جميع المحاولات الدبلوماسية لرفع اسم السودان لن تلقى صدق.

في هذا الإطار، سيبدو حمدوك كمن يهرب من الأزمات الداخلية بالمزيد من الزيارات الخارجية، ما يتسبب إلى ما يشبه "الفوضى الخلاقة" التي تحتاج إلى جهود كبيرة مع القوى السياسية في الداخل للتوافق حول البات تسير إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، ما يؤدي إلى إضفاء حيوية على التواجد في الخارج.

وقال المحلل السياسي السوداني، خالد سعد، إن الحكومة الانتقالية كانت تنظر موقفاً أميركياً من السودان أكثر إيجابية بعد عزل البشير، والزيارة تعد بمثابة اختبار لمصادقية واشنطن مع الخرطوم، حيث قدمت وعوداً سابقة بتغيير مواقفها المتشددة، لكن على الصعيد العملي لم يتغير شيء، وهو ما أشاع أجواء من الإحباط لدى من عولوا على دور أميركي فاعل.

وشدد في تصريح لـ "العرب"، على أن الولايات المتحدة تنظر بحذر للأوضاع السياسية في السودان، وترفض التنازل عن إحدى وسائل الضغط في السياسة الخارجية (الإرهاب)، وتجد مبررات تقدمها لمن يعينهم الأمر، تتعلق بالتعقيدات القانونية لإلغاء كافة العقوبات الأميركية على السودان.

من ناحية السودان، هناك موقفان يحددان طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، أحدهما تمثله حكومة حمدوك، حيث يدعو إلى استعجال التطبيع بين البلدين، والآخر شعبي ويعبر عن إحباط من عدم التفاعل الإيجابي من قبل واشنطن مع ما يجري في البلاد من تطورات.

في 31 أكتوبر الماضي، وهي الحالة المفروضة على السودان بشكل دوري منذ 1997، باعتبارها من الدول